Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عليها فى الحروف التى لا يتجاوز كل منها حرفين فى الأغلب الأعم لكن هناك أوزاناً للأسماء ترد على صيغة «أفعل» مثل «أبيض وأسود وأكمل»، ومثله «يزيد ويشكر» على وزن «يفعل» ويمكن أن تكون أفعال مضارعة مرفوعة بالضمة كما يمكن أن تكون أسماء مرفوعة أيضاً بالعلامة نفسها غير أن النحاة، وضعوا لهذه الصيغة فى حالة واحدة من حالاتها الإعرابية. وهى الجر حيث يجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا أن تكون هذه الأسماء معرّفة أو مضافة فحينئذ تجرُّ بالكسرة، وذلك لأن التعريف والإضافة من خصائص الأسماء وهاتان الحالتان تكفيان لتميز الأسماء التى ترد على هذا الوزن نفسه فى الاستخدام العربى، لكن ليست هناك سمات نحوية مميزة كافية لتميز انتماء هذه الصيغة إلى أى من القسمين فى حالتى النصب والرفع.

وهذا النموذج يعكس لنا مدى تداخل الظواهر اللغوية التى كان يجدر أن تكون هى المحدد لظواهر الاستخدام اللغوى العربى.

ولعل هذا الأمر هو ما جعل دراسة اللغة عموماً. واللغة العربية خصوصاً ـ من الصعوبة بمكان بحيث لا يستطيع الدارس ألا يصل إلى مبتغاه فى دراستها بسهولة ويسر.

وبإزاء هذه الظاهرة أى التداخل بين أقسام الكلام من حيث عدد الحروف ومن حيث الصيغة، وكذا العلامات والقرائن، نلمس ظاهرة تدعو إلى التفكير فيها وهى مسألة الشواهد العربية التى يفترض فيها أنها ترد للتدليل على وقوع الظواهر اللغوية فى الاستخدام العربى لكنها غالباً ما ترد فى كتب النحو عقب قاعدة نحوية معينة لتثبت أمراً مخالفاً للقاعدة يسمى عادة عند الدارسين شذوذاً فى الاستخدام بالرغم من أنه ورد فى كلام العرب وهذا الأمر هو مكمن صعوبة دراسة النحو العربى من واقع كتب النحاة المتقدمين لدى الدارسين المعاصرين خصوصاً طلاب الجامعة.

فالأمثلة فى كتب النحو واللغة التى ترد فى المؤلفات الأوربية والأمريكية